

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة، ناسم المبيضين

المميز ز : -

وكيله المحامي

المميز ز ضده : -

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٩ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٣/٤١٦) والصادر بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١
بمثابة الوجاهي .

وتتلخص أسباب مما يلي :-

١. القرار المميز مخالف للقانون والأصول وأخطأت المحكمة في تطبيقه حيث إن القرار صدر بمثابة الوجاهي بحق المميز دون إفهامه فيما إذا كان لديه بيانات دفاعية أو شهود حيث إن لدى المميز بيانات دفاعية حرم من تقديمها ولها تأثير في قرار الحكم .
٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها في اعتمادها على أقوال منظمي الضبط والمتهمين دون إتاحة الفرصة للمميز لتقديم بياناته الدفاعية .
٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها غير المسبب وغير الواضح والذي لم يؤيد بأي واقعة أو بيئة قانونية .
٤. أخطأت المحكمة بقرارها بحيث كانت العقوبة مجحفة بحق المميز حيث إن المتهمين تصالحوا مع بعضهم البعض وأسقط كل منهما حقه الشخصي على الآخر .

الطلب :-

١. قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
 ٢. قبول التمييز موضوعاً وفسخ القرار المميز بإتاحة الفرصة للمميز لتقديم بياناته ودفعه .
- وبتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠ طلب نائب عام الجنايات الكبرى بكتابه رقم (٢٠١٥/٤٨٣) تأييد قرار الحكم الصادر بحق المتهم إعمالاً لحكم المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

كما طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ١١٩٢/٢٠١٥/٤/٢ تاريخ ٢٠١٥/٨/٣١ قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد قرار الحكم المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :-

١.

٢.

٣.

٤.

التهم التالية :-

١ - جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات بالنسبة

٢ - جناية الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادة (٣٣٤) مكررة و (٧٦) عقوبات بالنسبة

٣ - حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة (١٥٦) عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين .

الوقائع :-

تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة إنه وفي مساء يوم ٢٠١٢ / ٩ / ٨ وأثناء تواجد المتهم في منطقة التطوير الحضري في ماركا قابله المتهمون وأمسكوا به وكان بحوزتهم أدوات حادة (أمواس) وقاموا بضربه على وجهه ويده اليمنى بواسطة الأمواس وقام المتهم بطعن المتهم بواسطة أداة حادة (موسى) على بطنه وصدره ووجهه قاصداً قتله وقد احتصل المتهمان على التقارير الطبية التي تشعر بالإصابات التي تعرضا لها حيث تبين إن المتهم مصاب بجرحين طعنيين في الصدر والبطن وجرح قطعي في الوجه وإن الإصابة شكلت خطورة على حياته وتبين أن المتهم مصاب بجرح قطعي في الوجه وآخر في الجبهة وجروح في الساق والكف الأيمن وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبنتيجة إجراءات المحاكمة توصلت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المميز :-

إن الوقائع الثابتة فيها كما خلصت وقنعت بها وارتاح إليها ضميرها واستقرت في وجدانها تتحصل في أنه بتاريخ ٨ / ٩ / ٢٠١٢ وبحودود الساعة التاسعة ليلاً وبينما كان المتهم متوجهاً إلى منطقة التطوير الحضري في ماركا اعترضه المتهمون وقاموا بضربه بواسطة أدوات حادة كانت بحوزتهم (أمواس) على وجهه وأنحاء أخرى من جسمه عدة ضربات كما قام المتهم وبالوقت ذاته بطعن المتهم في صدره وبطنه وضربه على وجهه بواسطة أداة حادة (موسى) كانت بحوزته وقد تم إسعاف المتهمين إلى المستشفى واحتصل المتهم على تقرير طبي قطعي خلاصته وجود ندبة بطول (٨) سم على الخد الأيمن من الوجه وأخرى بطول (٣) سم ووجود ثلاث ندب على الوجه من الجهة اليسرى بطول (١٢) سم و (٨) سم و (٧) سم وندب في باطن اليد اليمنى والساعد الأيمن وقدر له مدة التعطيل الإجمالية بأسبوعين .

كما احتصل المتهم على تقرير طبي قطعي يفيد بأنه أصيب بجرح طعني في الوجه من الناحية اليمنى وجرح طعني في الصدر من الناحية اليمنى وجرح آخر في البطن والعضد الأيمن وأن الجرح الطعني في يمين الصدر نفذ إلى تجويف الصدر وتم وضع أنبوب درنقة وكذلك الجرح في مقدم أيسر البطن نفذ وأصاب الأمعاء وأدى إلى ثقبها وأجريت له عملية جراحية وإن الإصابة التي تعرض لها شكلت خطورة على حياته وجرت الملاحقة .

التطبيقات القانونية :-

بتطبيق القانون على الوقائع الثابتة في هذه الدعوى تجد المحكمة ما يلي :-

أولاً : بالنسبة لجناية الشروع بالقتل المسندة للمتهم خلافاً للمادتين (٧٠ و ٣٢٦) عقوبات .

تجد المحكمة إن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه المجني عليه (المتهم) تمثلت بإقدامه على طعنه عدة طعنات بواسطة أداة حادة (موسى) كانت بحوزته إحداها طعنه في الصدر نفذت إلى تجويف الصدر مما استدعى وضع أنبوب درنقة والأخرى في مقدم أيسر البطن نفذت إلى تجويف البطن وأصابت الأمعاء وأدت إلى ثقبها وقد أجريت له عملية جراحية وكذلك إصابته بجرح طعني بالوجه من الناحية اليمنى وحيث إن إصابات المجني عليه في صدره وبطنه قد شكلت خطورة على حياته ولولا العناية الإلهية أولاً والتدخل الجراحي الذي أجرى له ثانياً لأودت بحياته الأمر الذي يستدل منه على أن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه وقد حال دون تحقق النتيجة التي أرادها المتهم الإسعاف المباشر للمجني عليه والتدخل الجراحي الذي أجرى له وأدى إلى إنقاذ حياته فتكون بالتالي الأفعال المقترفة من قبل المتهم قد استجمعت سائر أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل وكما جاء بإسناد النيابة العامة .

ثانياً : بالنسبة لجناية الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٣٤ مكرر و٧٦ عقوبات) المسندة للمتهمين

تجد المحكمة إن ما قام به المتهمين من أفعال مادية تجاه المجني عليه (المتهم) تمثلت بإقدامهم على ضربه بواسطة أدوات حادة (أمواس) على وجهه من الجهتين اليمنى واليسرى ونتج عنها جرح قطعي بطول (٨) سم وآخر بطول (٣) سم على خده الأيمن وثلاثة جروح على خده الأيسر بطول (١٢) سم و (٨) سم و (٧) سم بالإضافة إلى جروح أخرى في الكتف والإبهام الأيمن والساعد الأيمن . وحيث إن المتهمين الثلاثة قد استخدموا أدوات حادة (أمواس) وقد وقع فعل الاعتداء على وجه المجني عليه وأن فعل الاعتداء المقترف من قبل المتهمين عن علم وإرادة قد أدى إلى تحقيق النتيجة التي توخاها وأرادها المتهمون وهي جرح وجه المجني عليه وإلحاق الأذى به فإن أفعال المتهمين تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية الإيذاء بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين (٣٣٤ مكررة و٧٦ من قانون العقوبات) .

ثالثاً : بالنسبة لجنة حمل وحيازة أداه حادة خلافاً للمادة (١٥٦) من قانون العقوبات
المسندة للمتهمين فتجد المحكمة إن كل واحد من المتهمين الأربعة كان يحمل أداة
حادة (موسى) خارج منزله مخالفاً بذلك أحكام المادتين (١٥٥) و(١٥٦) من
قانون العقوبات الأمر الذي يعني بأن حمل وحيازة المتهمين للأدوات الحادة
(أمواس) خارج منازلهم تشكل الأركان الكاملة لجنة حمل وحيازة أداه حادة
خلافاً للمادة (١٥٦) من قانون العقوبات .

لذا وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين

لجنة حمل وحيازة أداه

حادة خلافاً للمادة (١٥٦) من قانون العقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على كل
واحد منهم بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم
محسوبة لهم مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها.

٢- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم

بجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (٣٢٦ و٧٠)

عقوبات .

٣- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين كل من

بجناية الإيذاء بالاشتراك خلافاً لأحكام المادتين

(٣٣٤) مكررة و(٧٦) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بالمادتين (٣٢٦ و٧٠) عقوبات الحكم على المجرم

بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم

محسوبة له مدة التوقيف . ونظراً لإسقاط الحق الشخصي من قبل المجني عليه

والذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية تقرر المحكمة وعملاً

بالمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحقه إلى النصف

لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له

مدة التوقيف .

٢- عملاً بالمادتين (٣٣٤) مكرره من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٧٦) من القانون ذاته تقرر المحكمة الحكم على كل واحد من المجرمين

بالوضع بالإشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة لكل واحد منهم مدة التوقيف . ونظراً لإسقاط الحق الشخصي من قبل المجني عليه والذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية تقرر المحكمة وعملاً بالمادة (٣ / ٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحقهم إلى النصف لتصبح الحبس لمدة سنة ونصف والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

٣- عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

٤- عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهمين وهي الحبس لمدة سنة ونصف والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها .

لم يرتض المحكوم عليه بقرار الحكم سالف الإشارة إليه قطع فيه لدى محكمتنا بلاحة تمييز تضمنت أسبابها .

وعن أسباب التمييز :-

وعن السبب الأول :-

نجد إن القرار المميز صدر بحق المميز بمثابة الوجاهي وتقدم بطعنه لأول مرة وبالتالي فهو غير ملزم بتقديم المعذرة المشروعة عن الغياب على مقتضى المادة (٤/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأمر الذي يستدعي نقض الحكم المميز بهذا السبب .

لذا وبالنسبة على ما تقدم ودون الحاجة لبحث باقي أسباب التمييز ومطالبة النيابة العامة بقرار نقض القرار المميز لجهة المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكين المميز من تقديم ما بدي من دفعات وبيانات ومن ثم إصدار القرار المقتضى قانوناً .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٥/١١/١ م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق غ. ع

lawpedia.jo